Publication	Al Masry Al Youm
Date	December 22, 2016
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Pharmaceutical companies threaten to halt production and lay off work force
Page	Front Page - 05
Reporter	Ibrahim El Tayeb , Khaled El Shamy , Mina Ghaly , Yasmine Karem

أزمة تحريك سعر الأدوية تصل «الرئاسة»

الشركات تنتظر رد الحكومة وتلوح بالتوقف.. و«الصيادلة» تطالب بـ«لجنة عليا» للزيادات

كتب- إبراهيم الطيب وياسمين كرم ومينا غالي:

يعرض الدكتور أحمد عماد الدين راضي، وزير الصحة والسكان، اليوم، على مجلس الوزراء، تفاصيل مفاوضاته مع شركات الدواء، التي استمرت قرابة شهر للوصول إلى اتفاق بشأن إنهاء أزمة الدواء وتحريك أسعار بعض الأدوية لتتناسب مع قرار تحرير سعر الصرف.

وقالت شركات الدواء إنها تنتظر قرار رئيس مجلس الوزراء، وهي حالة عدم الموافقة على زيادة الأسعار سيضطر العديد من الشركات للتوقف عن العمل وتسريح العمالة.

في المقابل، رفض مسؤولو وزارة الصحة والسكان الإدلاء بأي تصريحات حول ملف الدواء، وأكد مسؤولو قطاع الدواء أن الوزير وجه إليهم تعليمات مشددة بعدم الحديث مطلقا في ملف تسعير الأدوية والمفاوضات مع الشركات، والاكتفاء بالتأكيد على انتظار رد مجلس الوزراء على ما تم التوصل إليه من اتفاق مع الشركات حول نسب الزيادة المرتقبة.

وقال الدكتور محمود فتوح، المتحدث باسم شركات الدواء المستقلة لدى الغير «التول»، إنه لا بديل أمام الشركات سوى الغلق وتسريح العمالة في حالة رفض مجلس الوزراء الزيادة التي تم التوصل إليها مع وزير الصحة، مشددا على أن هذا الإجراء ليس بمثابة لي ذراع الحكومة، وإنما لأن الشركات بالفعل تتعرض لخسائر مالية كبيرة، تحول دون استمرارها بهذا الشكل.

وأضاف فتوح لـ«المصري اليوم»: أن زيادة الأسعار هي الخيار الوحيد أمام الدولة والشركات لتلافي الخسائر المالية الكبيرة، مستشهدا بقرار الجيش زيادة أسعار الأدوية التي يتم استيرادها، من ٣٠ جنيها إلى ٤٣ جنيها.

وتابع: «الأدوية الموجودة بالصيدليات الآن بدائل، ووصل عدد النواقص إلى ٢٠٠٠ صنف».

وقال مصدر مسؤول بغرفة صناعة الدواء، طلب عدم نشر اسمه، إن خيار غلق شركات الدواء حالة عدم موافقة الحكومة على زيادة الأسعار ليس مطروحا على الإطلاق، والغرفة والمصنعون ينتظرون قرار الحكومة، وهي ضوئه سيحددون موقفهم للتعامل معه.

وانتقد الدكتور محيي عبيد، نقيب الصيادلة، تعمد استبعاد نقابة الصيادلة من مناقشات تحريك أسعار الأدوية، معتبرا ذلك مخالفا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، والذي ينص على أن نقابة الصيادلة ووزارة الصحة هما المسؤولتان عن وضع السياسة الدوائية، ولكن يبدو أن وزير الصحة ليس لديه نية لإنقاذ صناعة الدواء في مصر.

وأرسلت نقابة الصيادلة خطاباً إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي، أمس، لمطالبته بسرعة التدخل لوقف صدور قرار بزيادة أسعار الأدوية المحلية والمستوردة، وتشكيل لجنة تكون تحت إشراف رئاسة الجمهورية من جميع الأطراف المعنية بصناعة الدواء والمتخصصين في عملية تسعير الدواء لعمل الدراسات ووضع المقترحات والرؤى حول إمكانية تحريك أسعار الأدوية للمرة الثانية في عام واحد.

وقالت النقابة في خطابها: «توجد محاولات مستميتة لإبعاد النقابة عن شأن الدواء تصنيعاً وتوزيعاً، وإخراجها من المعادلة رغم أن القوانين تجعل لها اليد الطولى في هذا الأمر».

وفي سياق متواز، نفت شركة «نوفارتس» للأدوية انسحابها من السوق المصرية، ووقف العمل وتسريح العمال، وقالت في بيان، أمس، إنها مستمرة في عملها في مصر.

كان محمود فؤاد، المدير التنفيذي للمركز المصري لحماية الحق في الدواء، قال إن الشركة العالمية تهدد بالانسحاب والخروج من السوق المصرية، وتسريح العمال، وأشار إلى أن القرار سيناقش في جمعية عمومية دعت إليها الشركة في ٥ يناير المقبل.

وأضاف بيان الشركة: «مازالت مصر سوقًا استراتيجية للشركة، ولدينا التزامات طويلة المدى تجاه المرضى والعاملين بالشركة، ونعتزم الوفاء بهذه الالتزامات، بالإضافة إلى الاستمرار في ترسيخ تواجدنا طويل المدى والذي تجاوز ٥٠ عامًا في مصر».

استمرار أزمة ارتفاع أسعار الأدوية

تصوير- محمود طه

«صحة النواب» تطلب إنشاء هيئة الدواء وإلغاء الجمارك

لجنة برلمانية مصغرة لمواجهة «النواقص».. و«الإسعاف»: سيارتنا مطابقة للمواصفات الأوروبية

كتب- خالد الشامي:

قررت لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب، برئاسة النائب محمد العماري، تشكيل لجنة مصغرة لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار ونقص الدواء، على أن تضم النواب ميرفت موسى، وعبدالعزيز حمودة وسامي المشد وإيليا ياسيلي.

وقالت النائبة ميرفت موسى، عضو لجنة الشؤون الصحية، إن هدف اللجنة المشكلة هو العمل على إيجاد حلول فعلية للأزمة، وطالبت أن تضم وزراء الصحة، والمالية، والتعاون الدولي، والاستثمار.

وأكدت، أن اللجنة المصغرة أوصت بعدم المساس بالأسعار قبل تشكيل إدارة لنواقص الأدوية تصدر بيانات بالدواء غير المتوفر والعمل على إصدار بيان حكومي قبل رفع الأسعار لتوضيح أسباب الزيادة، كما شددت على ضرورة إنشاء هيئة الدواء المصري.

وأشارت، إلى أن من مهام اللجنة الوزارية تطوير شركات قطاع الأعمال وإلغاء الجمارك وضريبة القيمة المضافة عن مدخلات صناعة الدواء، والنظر في آلية تطوير الصادرات.

كما قررت لجنة الشؤون الصحية تأجيل مناقشة مشروع قانون هيئة الإسعاف إلى وقت لم يحدد بعد غياب النائب محمد جليلة، مقدم مشروع القانون، الذي وقع عليه ٦٧ نائبا. وجاء في المذكرة الإيضاحية أن هناك حاجة لتعديل تشريعي على المواد الخاصة بتنظيم سيارات الإسعاف التابعة للقطاع الخاص، ومواد إنشاء أكاديمية مهمتها تخريج دفعات متخصصة في الإسعاف وعلوم الطوارئ، وتدريب العاملين الحاليين، كما أن هناك ضرورة لحماية العاملين بالإسعاف من التعدي عليهم أثناء أداء مهامهم.

وقال الدكتور أحمد الأنصاري، رئيس هيئة الإسعاف، خلال اجتماع اللجنة، إن سيارات الإسعاف المصرية متطابقة مع المواصفات الأوروبية فيما يتعلق بالتجهيزات أو الأدوية، وجاء ذلك خلال رده على مناقشة طلب الإحاطة المقدم من النائب محمود أبوالخير بشأن سحب سيارات الإسعاف من مستشفى البلينا المركزي، وتمركزها على بعد أكثر من ١٠ كيلو متر من المستشفى، ما يؤدي إلى نشوب مشاجرات مع الأطباء بسبب تأخر السيارات.

وأشار «الأنصاري» إلى أن الهيئة تحاول استخدام سيارات الإسعاف قبل انتهاء عمرها الافتراضي في نقل الموتى أو الاستخدام الإداري، وتابع: لا نحتاج إلى استخدام الإسعاف الطائر إلا في بعض الحالات الخاصة بالإخلاء الطبي وبعد تدخل الإسعاف الأرضي، ووزارة الصحة لديها طائرتان وتستخدم أسطول القوات المسلحة إذا لزم الأمر.

جانب من اجتماع لجنة الصحة بمجلس النواب

تصوير- نمير جلال

شركات الدواء تهدد بوقف الإنتاج وتسريح العمالة

«الوزراء» يبحث «تحريك أسعار الأدوية» اليوم.. ومطالب بـ«لجنة رئاسية»

كتب- إبراهيم الطيب وياسمين كرم وخالد الشامى ومينا غالى:

تصاعدت أزمة مطالب شركات الأدوية بزيادة أسعار الدواء، وفيما هدد عدد من الشركات بالتوقف عن العمل حال رفض الحكومة المقترحات التى قدمتها لتحريك الأسعار، طالبت نقابة الصيادلة، فى خطاب أرسلته للرئيس عبدالفتاح السيسى، أمس، بالتدخل لوقف صدور أى قرار بزيادة أسعار العقاقير المحلية والمستوردة.

وقال الدكتور محمود فتوح، المتحدث باسم شركات الدواء المصنعة لدى الغير «التول»، إنه لا بديل أمام الشركات سوى الإغلاق وتسريح العمالة، حال رفض مجلس الوزراء الزيادة التى تم التوصل إليها مع وزير الصحة، مشددا على أن هذا الإجراء ليس بمثابة «لى ذراع» للحكومة، لكن لأن الشركات بالفعل تتعرض لخسائر مالية كبيرة تحول دون استمرارها بهذا الشكل.

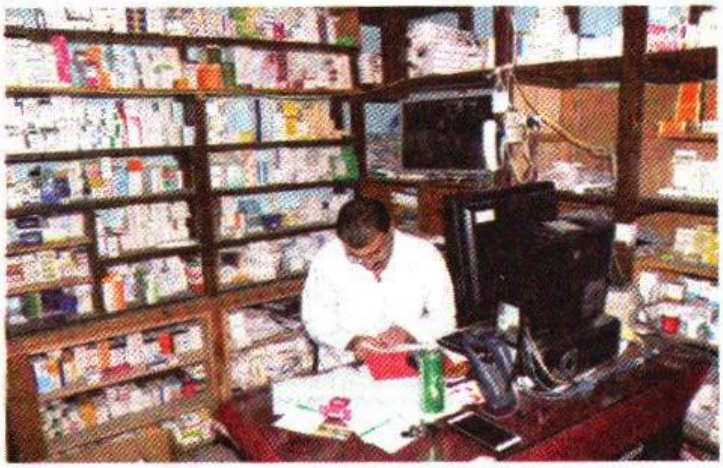

أزمة الأسعار تهدد صناعة الدواء تصوير - محمود طه

وأضاف، لـ«المصرى اليوم»، أن زيادة الأسعار هى الخيار الوحيد أمام الدولة والشركات لتلافى الخسائر المالية الكبيرة. وتابع: «الأدوية الموجودة بالصيدليات الآن كلها بدائل، ووصل عدد النواقص إلى ٢٠٠٠ صنف».

فى السياق نفسه، يعرض الدكتور أحمد عماد الدين راضى، وزير الصحة والسكان، اليوم، على مجلس الوزراء تفاصيل مفاوضاته مع شركات الدواء، التى استمرت قرابة شهر، للوصول إلى اتفاق بشأن إنهاء أزمة تحريك أسعار الأدوية.

وقال مصدر مسؤول بغرفة صناعة الدواء، طلب عدم نشر اسمه، إن خيار إغلاق شركات الدواء فى حالة عدم موافقة الحكومة على زيادة الأسعار ليس مطروحا، والغرفة والمصنعون ينتظرون قرار الحكومة، وفى ضوئه سيحددون موقفهم للتعامل معه، وآخر رصد للنواقص وصل إلى ١٥٠٠ صنف لها بدائل، و٧٠ ليست لها بدائل.

وأرسلت نقابة الصيادلة خطاباً إلى الرئيس عبدالفتاح السيسى، أمس، لمطالبته بسرعة التدخل لوقف صدور قرار بزيادة أسعار الأدوية المحلية والمستوردة، وتشكيل لجنة، تحت إشراف رئاسة الجمهورية، من جميع الأطراف المعنية بصناعة الدواء والمتخصصين فى تسعير الدواء، لإجراء الدراسات ووضع المقترحات حول إمكانية تحريك أسعار الأدوية.

(طالع ص ٥)